دور التعليم في تفعيل المشاركة السياسية

ملخص البحث

تعد مسألة المشاركة السياسية من المسائل الجوهرية في أي نظام سياسي، وفي أي من المجتمعات ، فمتابعة تلك المسألة بالدراسة و البحث تحمل في طياتها تقويماً لعملية المشاركة ،ودراسة المشاركة السياسية تستوجب البحث في أثر أهم المتغيرات الاجتماعية التي تلعب دوراً فاعلاً في تفعيل وتعميق المشاركة السياسية. وقد وجدنا أن متغير التعليم من أهم المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر في تفعيل عملية المشاركة السياسية وقد قسم البحث إلى مبحثين تناول الأول المشاركة السياسية في الفكر، والوعي، وفي النظام والتنظيم والسلوك. وتناول المبحث الثاني التعليم تعريفه والمدركات المرتبطة به ثم أثره على المشاركة السياسية.

وانتهينا إلى قيام علاقة مؤثرة بين التعليم و عملية المشاركة السياسية، واختتمنا البحث بالنتائج وبعض التوصيات تتمحور حول ضرورة زرع نسق من القيم يساعد على زيادة وتفعيل المشاركة السياسية بزيادة الإدراك والوعي لدى الفرد بأهمية المشاركة وقيمتها من خلال تأصيل متغير التعليم الذي تم التركيز عليه كعامل أساسي في هذه البحث .

المقدمة

الحياة الاجتماعية صنيعة نهائية لجملة تفاعلات الأفراد الفكرية والسلوكية ، والسلوك هو دائما ما يمثل التعبير الخارجي عن مضمون الفكر ، والأخير يرتكز على الوعي والإدراك وكلتا العمليتين الذهنيتين الأخيرتين ترتبطان بالسلوك ارتباطاً عضوياً ، و الوعي يعني الحفظ وسلامة التقدير والإدراك وشعور الفرد بما في داخله وما يحيط به ، أما الإدراك فيعني أعمال قوى العقل و تفعيل قدرات الذهن من أجل النفاذ إلى حقيقة الأشياء وفقا لطبيعتها،ومن ثم فكل من الوعي و الإدراك يكملان بعضهما البعض.

وتتعدد سلوكات الإفراد داخل الجماعة حسب تنوع مجالات ومشارب الحياة فهناك السلوك السياسي ، وهناك السلوك الإداري ، وهناك السلوك الاقتصادي ، وهناك السلوك الاجتماعي إلى آخره، وكل سلوك من هذه السلوكات ينظم شأنا من شؤون الحياة، وأغلب الظن أن السلوك السياسي هو الذي يملك زمام المبادرة والسيطرة على السلوكيات الأخرى حيث يتولاّها بالترتيب والتفعيل .

ونظرا لما للسلوك السياسي من أهمية في حياة المجتمعات ، فقد اهتم الباحثون والدارسون بهذا السلوك وأخضعوه لبحوثهم ودراساتهم ، والتقطوا أهم مفرداته وهي المشاركة السياسية وأشبعوها تحليلاً وتفصيلاً ، فالمشاركة السياسية هي استعداد ذاتي وفعل شخصي أي استعداد من الفرد لاكتساب المعرفة وتعميق الوعي و الإدراك بالظاهرة السياسية ، ثم هي فعل يتجسد في المناقشة والتحاور والقيام بأدوار وتحمل أعباء ومسئوليات تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة العامة التي يصيغها النظام السياسي ثم يتلقاها المجتمع ويتفاعل معها إما بالرضا و القبول وإما بالإعراض والنفور.

وثمة إجماع على أهمية المشاركة السياسية للنظام السياسي ، فهي تمنح النظام السياسي الحيوية والديناميكية والقدرة على التفاعل مع بيئته الاجتماعية ، وهي المؤشر الرئيسي الأساسي على قبول المجتمع للنظام السياسي ومدى الرضا العام عنه ، وانطلاقا من تلك الأهمية التي تكتسبها المشاركة السياسية في النظام السياسي كانت هناك جهود متواصلة هدفها تفعيل وتعميق تلك المشاركة بكافة أشكالها ودرجاتها ويعتبر

التعليم من أهم الوسائل التي تلعب دوراً حاسماً في تفعيل وتعميق المشاركة السياسية وانطلاقا من ذلك الدور فقد أبدت النظم السياسية اهتماماً بالغاً بتطوير التعليم وتضمينه أدوات بث الخطاب السياسي بشكل منظم ورتيب ، ويقف التعليم عاملاً مهماً في عملية تفعيل وتعميق المشاركة السياسية.

وبذلك ينشئ علاقة مباشرة مؤثر ومتأثر بين التعليم والمشاركة السياسية، ونظراً لأهمية هذه العلاقة فقد جعلناها محور دراستنا في هذا البحث.

أهمية البحث:

تعد المشاركة السياسية عملية من أهم العمليات في الظاهرة السياسية وأهم مؤشرات ممارسة الديمقراطية ، كما أنها على صلة وثيقة بالمجتمع والحياة الاجتماعية ولما كانت المشاركة السياسية هي حلقة الربط بين المجتمع والسياسة بات من الضروري دراستها في أطرها الاجتماعي ، ويعتبر التعليم أهم المتغيرات الاجتماعية التي لها دور في تعميق المشاركة السياسية.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى معرفة أثر التعليم كأحد المتغيرات الاجتماعية على عملية المشاركة السياسية وكذا الدور الذي قد يلعبه التعليم بالارتقاء بفكر الفرد وتوسيع مداركه وتعميق وعيه بما يجعله قادراً على المشاركة السياسة الفاعلة في ممارسة السلطة ومن ثم أحداث نوع من المساندة السياسية أو التلاقي بين المجتمع وممارسة السياسة .

تقسيم البحث :

يمكن تقسيم البحث إلى الأتي:

المبحث الأول : المشاركة السياسية ، المشاركة في الفكر والوعي ، المشاركة في النظام والتنظيم والسلوك .

المبحث الثاني :التعليم والمشاركة السياسية، التعريف بالعلم والتعلم والتعليم ، الآثار الفكرية للتعليم، **الآثار السلوكية للتعليم، أثر التعليم على المشاركة السياسية ،وأخيراً الخاتمة والتوصيات.**

المبحث الأول/ المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من الناحية النظرية أحد أشكال و مظاهر الديمقراطية،والمشاركة السياسية قد تكون اختيارية طوعية يمارسها الفرد من تلقاء نفسه،وقد تكون رسمية يمارسها الفرد بموجب إجراءات يحددها النظام.

وتعرف المشاركة السياسية (بأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذالك المجتمع ، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف)[1].

فهي عملية اجتماعية سياسية طوعية ورسمية تتضمن سلوكا منظما مشروعاً ومتواصلاً تعبر عن اتجاه عقلاني رشيد يتم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها ، وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفاعليته من خلاله يباشر المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها[2].

وينطلق هذا التحديد من الربط بين العملية السياسية وعملية صنع و اتخاذ القرارات السياسية كون القرارات السياسية تمثل المحور و المنتج النهائي لأية عملية سياسية،سواء أكان موضوعها يتعلق بقانون أو بإجراء أو بسياسة ما وبهذا المعنى تصبح العملية السياسية بمثابة القاعدة التي تنطلق منها كافة ممارسات النظام السياسي ، فضلاً عن كونها القاعدة التي تعتمد عليها درجة نجاح النظام السياسي في إنجازه لوظائفه المختلفة فالمشاركة السياسية جوهر الظاهرة السياسية ،باعتبارها النواة المحورية التي يدور حولها العديد من مفردات وعناصر الظاهرة الأكثر شمولاً و عمومية و هي الظاهرة الاجتماعية، فالعارف بها والمطبق لها يسعى دوماً إلى تطويرها وتجديد نماذجها بما يواكب تطورات العصر ومتغيرات الزمن،من ثم كانت أهمية المشاركة السياسية على كافة المستويات الفكرية النظرية والحركية العملية، و البحث في المؤثرات التي ترتبط بها وتؤثر فيها،وسوف نتناول ظاهرة المشاركة السياسية من خلال العناصر التالية:

أولاً : المشاركة في الفكر والوعي :

المشاركة في الفكر والوعي بوصفها فكرة تبدأ من الإدراك وتتفاعل في الذهن ، وهذا الحديث يتطلب البحث عن فكرة المشاركة في الوعي الذاتي للإنسان ثم عنها كرغبة نابعة من ذلك الوعي ومعبرة عنه.

1- بروز المشاركة في الوعي الذاتي:

الوعي الذاتي هو الإدراك الذي يبلوره الفرد في ذهنه وعقله نحو العالم المحيط به ودوره وأهميته في ذلك العالم (أما بروز فكرة المشاركة في الوعي الذاتي للإنسان فتعني شعوراً أو إحساساً داخلياً لدى الإنسان بقيمته في المجتمع الذي يعيش فيه وهذا الإحساس نابع بدوره من إدراك عميق وفهم وثيق لحقائق المجتمع وتفاعلاته ثم يجتمع إحساس الإنسان بقيمته وإدراكه وفهمه لحقائق مجتمعه ليدفعانه معاً إلي القيام بتصرف أو سلوك يشارك بموجبه في التفاعل مع تلك الحقائق وذلك الواقع عبر رغبة نابعة من داخله وهدف يسعي إلى تحقيقه)[3] و الإدراك هو إعمال قوى العقل و تفعيل قدرات الفهم من أجل النفاذ إلى حقيقة الأشياء وفق طبيعتها. [4]

– إدراك حقائق الواقع..يحوي كل مجتمع من المجتمعات جملة من التفاعلات و العلاقات المتداخلة والمتشابكة وهذه التفاعلات و العلاقات قوامها حقائق و ظواهر اجتماعية و سياسية و اقتصادية وحضارية وثقافية ... الخ و قليل من الناس هم الذين يكون بوسعهم الإلمام والفهم العميق لتلك التفاعلات و العلاقات، والنفاذ إلى ما بداخلها من حقائق وظواهر ومن شأن هذا الإلمام والفهم أن يجعل الفرد على بينة ودراية بما يدور داخل المجتمع ، ويجد تفسيرات واقعية مقنعة للظواهر التي تحيط به ، بما يجعله في النهاية يتفاعل مع الواقع بمحتوياته بكفاءة عالية[5]

تعد هذه المرحلة الأولى واللبنة الأساسية لمعايشة ذلك الواقع و التفاعل معه ، وهنا يسهل الربط بين درجة استيعاب الفرد للواقع ومدى استعداده للتفاعل معه بكفاءة ((فكلما تعمق الفهم للواقع زاد الاستعداد للتفاعل مع ذلك الواقع بكفاءة ومقدرة ، وهنا يبدو السؤال كالتالي ؟ما هي النتيجة المتوقعة للتفاعل الذي يمكن أن يتم بين فرد ليس لديه أي إدراك لحقائق الواقع الذي يعيشه ؟ والإجابة عن هذا السؤال تتضمن أن ذلك الفرد الذي

لا يدرك حقائق الواقع المجتمعي الذي يعيشه لن يتفاعل أصلاً مع ذلك الواقع ، وإن أظهر أنه يتفاعل فهو نوع من التغاضي والفعل المزيف))[6]

– التلاقي بين الأفكار والقيم الذاتية والواقع..عندما يدرك الإنسان ما يحويه مجتمعه من حقائق وظواهر وتفاعلات ،ويتعمق في ذلك الإدراك فهو يشرع في إجراء عملية مقابلة أو مواجهة بين ذلك الواقع الذي وقف على حقيقته وبين ما لديه من أفكار! وما يؤمن به ويعتنقه من نسق قيمي يمثل بالنسبة له المثال والنموذج في كل أمر من أمور الحياة ؛ وتكون نتيجة تلك المواجهة ((إما أن يلتحم بالواقع ويتفاعل معه ، إذا كان ذلك الواقع يحمل من الأنماط الفكرية والسلوكية ما يتوافق مع النسق ألقيمي للفرد وهنا يحدث التلاقي بين الأفكار والقيم الذاتية والواقع ، وإما أن يعزف الفرد عن التفاعل مع ذلك الواقع أو ينأى عنه جانباً وينعزل تماماً عن تفاعلاته وأحداثه ، وهنا يحدث نوع من عدم التلاقي أو السلبية بين الفرد وبين الواقع ،ومن ثم فقد اختار الفرد الحفاظ على أفكاره وقيمه الذاتية بعيداً عن ذلك الواقع واكتفى بالمشاهدة عن كتب دون تفاعل أو مشاركة)).[7]

– شعور الإنسان بقيمته في المجتمع ودوره في الأحداث..بناءً على إدراكه لحقائق الواقع المجتمعي ومدى التلاقي الذي يتم بينه وبين ذلك الواقع تتحدد قيمته في المجتمع ودوره في أحداثه وتطوراته ، ((وهذا التحديد يبلور الشعور النهائي لدى الفرد الذي بناءً عليه يقرر هل ينخرط في المجتمع أم يتراجع منطوياً داخل ذاته معرضاً عن التفكير في التفاعل مع المجتمع مكتفي بالمراقبة عن كثب)).[8]

إن قيمة الإنسان في مجتمعه تحدده عوامل كثيرة ، لعل أهمها احترام المجتمع ذاته لآدمية الفرد وإنسانيته وأفكاره ومعتقداته وقيمه التي يعتز بها، فإذا شعر باستخفافه وعدم احترامه لمكوناته الفكرية وقيمه المعتقدية و الإنسانية ، ((إن ذلك يقتل في الإنسان روح الانسجام والتناغم مع المجتمع ويصيبه بالإخفاق في أن يجد له مكاناً في ذلك المجتمع يمكنه من التعاطي مع مفرداته وحركته الدائبة)).[9]

((فالمجتمع إذاً هو الذي يشعر الإنسان بقيمته ، وقيمة الإنسان هي أن يجد له دوراً ويجد لدوره تأثيراً ونتائج ملموسة عندئذ يتحرك نحو التفاعل ، وهكذا تكتمل العلاقة الارتباطية بين الإدراك لحقائق الوقائع المجتمعي من ناحية والتلاقي بين الأفكار والقيم الذاتية لدى الفرد والواقع من ناحية ثانية، وشعور الإنسان بقيمته في المجتمع ودوره في الأحداث والتطورات من ناحية ثالثة)).[10]

2– الرغبة في الفعل والسلوك:

تابعنا فيما سلف كيف يتبلور لدى الفرد في المجتمع شعور بإمكانية التفاعل مع المجتمع والمشاركة في تطوراته من عدمه ((ويمكن الانتهاء إلي ما مفاده أن المجتمع هو الذي يدعو الفرد إلي التفاعل والاندماج في تفاعلاته، باحترام قيمه وتقدير ذاته وإذا قدر للفرد أن يزمع التفاعل والتعاطي مع المجتمع فلا بد أن يتحول ذلك العزم إلي رغبة نابعة من ذاته في إحراز ذلك التفاعل ، وهذه الرغبة هي الخلاصة النهائية للتوافق والانسجام الذي تم بين الفرد والمجتمع ، فالمجتمع من ناحيته قدر الفرد ودعاه إلي التفاعل معه ، واحترام قيمه وأفكاره ورغباته، والفرد من جهته استشعر قيمته ودوره في صناعة الأحداث والتطورات واقتنع بما هو سائد من قيم وأفكار وثقافة ، ومن ثم قرر أن يتفاعل و يتعاطى معه))[11]

إن رغبة الفرد في التفاعل مع المجتمع تعني الإعلان عن قبوله للواقع واستعداده للاندماج فيه وتسيير حركته وتحقيق أهدافه ، إلا أن هذه الرغبة تخرج إلى حيز الواقع في منطلقات متتابعة ومتدرجة تتمثل أهم نماذجها في الآتي.[12]

– تقرير الأنساق القيمية العليا..تتمثل أهم نماذج وأشكال الرغبة في التفاعل مع المجتمع في تقرير الأنساق القيمية العليا وهنا يعرب الفرد عن رغبته في أن تسود المجتمع قيم معينة تنظم حياته وتضبط سلوك أفراده وترتب حركة تفاعلاته.[13]

– صياغة الأطروحات الفكرية..الأطروحات الفكرية هي الأطر النظرية للحركة السياسية،فالحركة السياسية التي تهدف إلي تحقيق مقاصد بذاتها لا بد من أطر نظرية ترسم الخطة الكاملة لتلك الحركة منذ تكوينها وحتى تحقيقها لأهدافها ، وهنا تبدو رغبة الفرد في التفاعل مع المجتمع من أجل صياغة أطر نظرية للحركة السياسية ، من أجل تحقيق الأنساق القيمية العليا التي تم تحديدها في المنطلق الأول.[14]

– تشكيل البنى النظمية..شكل المنطلقان الأول والثاني الطور النظري الفكري للحركة السياسية ، أما هذا المنطلق يمثل أول أدوات التعامل مع الواقع، أي نقل الرؤى والطروحات الفكرية من طورها النظري إلي طورها العملي ،وقد تأخذ رغبة الإنسان في التفاعل مع المجتمع شكل هذا المنطلق حيث تتبلور لديه الرغبة في أن يشارك في تشكيل أدوات التعامل مع الواقع،[15]أي وضع أصول وقواعد النظام السياسي و الاقتصادي و الإداري .. الخ .

– وضع الإجراءات التنظيمية ..يمثل هذا المنطلق ثاني أدوات التعامل مع الواقع فهو يختص بوضع الإجراءات والتنظيمات الفرعية كالمؤسسات والدوائر التي يتكون منها النظام سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً أو إدارياً .. الخ .

وقد يرغب الفرد داخل المجتمع في التفاعل عبر المساهمة في وضع الإجراءات التنظيمية على كافة أشكالها ونماذجها .

– تفعيل المنظومة الحركية ..كل ما تقدم من منطلقات يحتاج إلى تفعيل ، والإنسان هو الفاعل الرئيسي داخل المجتمع ولن يقدر لهذه المنطلقات أن تحيا إلا بالجهد الإنساني الذي يجسد في أنماط فكرية أو سلوكات وممارسات حركية وكل ذلك يعود إلى رغبته.[16]

مما تقدم نستخلص أن المشاركة لا بد أن تتبلور أولاً في الوعي الذاتي للفرد في شكل انسجام وتناغم بينه وبين مجتمعه ثم تبرز كرغبة حقيقية في الفعل والسلوك .

ثانياً : المشاركة في النظام والتنظيم والسلوك:

إذا كان ما تقدم يفيد بأن المشاركة السياسية تنبع من رغبة الفرد ثم تتبلور في وعيه إلى أن تصبح بمثابة حلقة وصل بينه وبين مجتمعه الذي ينطوي في إطاره، وينتهي بها الأمر إلي أن تكون مظهراً من مظاهر الانسجام والتناغم بين الفرد والمجتمع، فإن ذلك ينصرف إلي الشق الفكري الشعوري في الإنسان ، و هو الذي يمثل عنصر المبادرة لدى الإنسان لكي يرسم اتجاهه ويحدد موقفه في النهاية إزاء أي أمر ذي بال من أمور الحياة،ولا بد لهذا الشق أن يتممه شق آخر،هو الشق الظاهري السلوكي أو الحركي، و يأخذ هذا الشق

ثلاثة مظاهر أو نماذج تبدو فيها المشاركة . المظهر الأول هو النظام و الثاني هو التنظيم أما الثالث هو السلوك، وسوف أتابع كل مظهر من هذه المظاهر بالتحليل، على النحو التالي :

1- التوجهات النظمية للمشاركة.

وهو الصيغة الشكلية التي يرى النظام السياسي أنها المناسبة لوضع المشاركة موضع التطبيق ، وعرف العالم في تاريخه المعاصر نماذج نظمية كان لكل منها صيغته الخاصة التي ابتكرها لكي تنقل ظاهرة المشاركة من طورها الفكري التنظيري إلي طورها الحركي الواقعي، وهذه النماذج النظمية هي.

- النظام الفردي:

((وهو مجموعة النظم السياسية التي ترتكز أيديولوجياً على ما يعرف بالفلسفة الفردية التي تجعل من الفرد الفاعل الأساسي في المجتمع وهو الغاية النهائية من كافة التفاعلات الاجتماعية، فهي تمنحه حرية الاعتقاد بالقول والفعل))[17] ، وعلى المستوى السياسي تجسد المذهب فيما عرف بالليبرالية أو الحرية السياسية ، وعلى المستوى الاقتصادي تمثل المذهب فيما عرف بالرأسمالية[18].

وقد انطلق المذهب الفردي في صياغة الأطر النظمية للمشاركة السياسية ، من أصول وأسس تلك الفلسفة الفردية ،((فأوجد النظام النيابي الذي يتمتع فيه الفرد بحرية كاملة ومطلقة في ترسيخ نفسه لينوب عن أفراد المجتمع في صناعة القرار السياسي وكذا في اختيار النواب الذين يمثلون الشعب ، وفى إقامة الأحزاب والانضمام إليها واستخدامها كأداة شرعية للوصول إلى السلطة ثم في تكوين النقابات والاتحادات والروابط المهنية وأية جماعات ضغط أو مصلحة تمكن الفرد من التعبير عن رأيه بما يحقق مصالحه))[19]

والملاحظ في هذا السياق أن المشاركة السياسية في النظام الفردي قد تواردت في شكلها النظمي مع الفلسفة التي انطلقت منها ومع طبيعة المجتمع الذي تم تشكيله بناءً على تلك الفلسفة،[20] لقد ابتدع المذهب الفردي إذاً نظاماً سياسياً هو النظام السياسي الليبرالي الذي يعتمد على ما يعرف بالحرية السياسية.

- النظام الشمولي:

في مقابل النظام الفردي الذي يرتكز أساساً على الفرد ، أفرز المجتمع القائم على الفردية نفسه مذهباً آخر حاول أن يتفادى مطالب وتناقضات النظام الفردي ، وعليه فقد أفرز النظام الفردي نقيضه من داخله ، وانبعثت في البداية مثلما حدث في حالة المذهب الفردي . طروحات وأدبيات تنتقد المذهب الفردي والنظام المترتب عليه، ثم طرحت فكراً يعتمد على المجتمع بدلاً من الاعتماد على الفرد ويفنى الفرد في المجموع ويتعامل مع المجتمع وينظر إليه بوصفه كلية شاملة تتفاعل وتتحرك من أجل ذاتها فهي الفاعل والمحرك والغاية ، عرفت فلسفة هذا النظام سياسياً بالنظام الشمولي و اقتصادياً بالاشتراكي،[21] وعلى غرار ما تم بخصوص النظام الفردي ابتدع النظام الشمولي شكلاً للمشاركة السياسية يعتمد على المجموع وذوبان الفرد في ذلك المجموع ، فكان نظام الحزب الواحد الذي يجعل من المجتمع حزباً واحداً يؤمن بفكرة واحدة وغاية واحدة وفي ذات الوقت يمثل هذا الحزب طبقة واحدة هي التي عرفت بطبقة البروليتاريا أو الطبقة العمالية التي تمثل قوام المجتمع وفي قمة هذه الطبقة أو الحزب السياسي الواحد تقبع قيادات الحزب الذين يصرفون

الأمور ويسيسون المجتمع وفق الأفكار والمعتقدات الحزبية التي يقدسها الجميع.[22] إذاً المشاركة السياسية في النظام الشمولي كمثيلتها في النظام الفردي تتواءم مع النظام في الفكر والممارسة، فهي تنبع من المرجعيات الأيديولوجية لكل نظام، وتصاغ كذلك في هيكلية نظمية معينة ، ففي النظام الفردي الفرد يحرك تفاعلات المجتمع، لأنه الفاعل الأساسي فيها، وهو كذلك غاية تلك التفاعلات وهدفها النهائي ، وفي النظام الشمولي المجموع هو الفاعل الرئيسي وهو الذي يحرك التفاعلات، ومن ثم فالفرد حركته وفاعليته غير ملحوظة لأنه لا يبدو إلا في القاع يشارك من خلال رموز تعبيرية كأن يختار أعضاء الحزب على مستويات معينة في تدرجية تنتهي بالقيادة الحزبية ، وهو يعمل دوماً من أجل المجموع الذي يذوب فيه دون معالم أو ملامح لذاته وخصوصيته[23]. إن التناقض بين الفلسفتين الفردية والشمولية قد ظهر جلياً على النظم السياسية التي صاغتها كل فلسفة لتعكس أفكارها ثم انعكست كذلك في الشكل النظمي الذي تحدد لممارسة المشاركة السياسية ((والخلاصة من ذلك هي أن المشاركة السياسية في النظم السياسية المختلفة هي انعكاس صريح ومباشر للفلسفات التي نبعت منها تلك النظم ، أو بعبارة أكثر دقة أن الفلسفة صاغت النظام السياسي ليحدد شكل وهيكل الممارسة السياسية التي هي عينها المشاركة السياسية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم))[24].

2- المشاركة والأطر المؤسسية التنظيمية:

بتعدد التوجهات النظمية للمشاركة السياسية تعددت الأطر المؤسسية التنظيمية لتلك المشاركة حيث عكف كل توجه على خلق بنى وهياكل و مؤسسات تتولى نقل الطروحات النظرية من طور الفكر والنظر إلي طور الحركة والممارسة على أرض الواقع بما يفسح المجال للفرد أو المجتمع لكي يباشر ما خطط له من أساليب ونهوج لممارسة المشاركة السياسية ، ومعنى ذلك أن النظام السياسي مهما اختلف توجهه وشكله يحاول أن يضع إطاراً شكلياً مؤسسياً بنائياً لممارسة المشاركة السياسية بما يتفق مع منطلقاته النظرية ومرجعياته الفكرية والأيديولوجية ويكون ذلك النظام على قناعة كاملة بأنه يقدم النموذج الأمثل لممارسة المشاركة.[25]

يتضح مما تقدم أن النظام السياسي هو الذي يسمح بممارسة المشاركة السياسية ويضع لها الأطر المؤسسية والتنظيمية لتفعيلها وتحويلها إلي واقع، وذلك يؤشر إلي أن رغبة الإنسان ليست وحدها كافية لإخراج المشاركة السياسية إلي أرض الواقع وحيز الوجود ، فإذا لم تتح الفرصة من قبل النظام في شكل أطر مؤسسية وتنظيمية لممارسة تلك المشاركة تصبح رغبة بمثابة أمل وطموح حبيسين رهن الفكر والوعي وأمنية ليس إلا.[26]

ومن ناحية أخرى، فقد يتيح النظام الفرصة للمشاركة السياسية، ولكن لا يقدم الفرد أو المجتمع على المشاركة أو الممارسة، وذلك عينه هو السلبية السياسية.[27]

- الأطر المؤسسية التنظيمية للمشاركة في النظام الفردي .

اعتمد النظام الفردي لنفسه مجموعة من الأطر المؤسسية التنظيمية تضع المشاركة السياسية على محك الممارسة وأرض الواقع وترتكن هذه الأطر على قوام المذهب الفردي،وهو حرية الفرد ، وهي بمثابة أبنية

ومؤسسات تتغلغل داخل المجتمع لكي يستخدمها الفرد في المشاركة السياسية ، ويعبر الفرد عبر هذه المؤسسات عن رأيه وتوجهاته الفكرية والسياسية ، كذلك يكفل النظام الفردي للفرد إلي جانب حرية الاعتقاد وحرية التعبير حرية السلوك، فله الحق المطلق في أن يرشح نفسه ليمثل مجتمعه في صناعة القرار على كافة مستوياته وله كذلك الحق في اختيار من يمثله،والاختيار أو الانتخاب هو وسيلة ذلك وذاك، وبذلك يكون النظام الفردي قد شارك في تقديم ما يضمن ويكفل تحقيق المشاركة السياسية وفق وجهته الفكرية والأيديولوجية[28] ولكي يحيط النظام الفردي الأطر المؤسسية التنظيمية بسياج من المشروعية يصدر القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم وتقعد هذه الأطر المؤسسية التنظيمية والتي تمنحها الصفة المشروعة والشرعية في ذات الوقت [29]

– الأطر المؤسسية التنظيمية للمشاركة في النظام الشمولي .

على سبيل المقارنة بالنظام الفردي نوضح في المقابل الأطر المؤسسية التنظيمية التي وصفها النظام الشمولي لكي يتمكن المجتمع من ممارس المشاركة السياسية التي تأخذ الصفة الشمولية أو الجماعية.[30]

فيبدأ النظام الشمولي بصياغة القوانين واللوائح والتنظيمات التي تضع القواعد الصارمة والدقيقة لإقامة البنى والهياكل والتنظيمات السياسية والمجتمعية وتتسم تلك القوانين إلى جانب الصرامة والدقة بأنها قوانين فوقية تأتى دوماً من قمة الحزب الحاكم ولا تنبثق من المجتمع ، فالناس لم يسبق لهم أن عرفوا هذه القوانين ولم يسبق لهم أن اختاروها أو شاركوا في صياغتها ومناقشتها وتدقيقها بل أنهم خوطبوا بها وأجبروا على الالتزام بها دون موافقة منهم ، ومع ذلك فهذه القوانين تتسم بالمشروعية وتنبع المشروعية من موافقة التنظيم الحزبي على تلك القوانين فهو الذي صنعها وأقرها وأصدرها.[31]

بعد ذلك تأتي صياغة وتشكيل البنى والهياكل التي تتشكل بناءً على القوانين واللوائح سابقة التبيان، وتتجسد تلك البنى في التنظيم الحزبي الذي يتسم هو الآخر بالدقة والصرامة والقوة وما يرتبط به من تنظيمات مهنية وروابط ذات طبيعة خاصة إيديولوجيه وتتدرج تلك البنى والهياكل في هيراركية تبدأ من قاعدة عريضة من الطبقة العمالية وتنتهي بقيادات الحزب الحاكم عند قمة هرم السلطة ، ويجد الفرد نفسه قد ذاب في ذلك التنظيم الحزبي الدقيق.[32]ولقد أريد للفرد عبر الخلايا والتنظيمات الحزبية أن يتحرك بشكل معين وفي اتجاهات محددة لكي يتم تصعيد أشخاص آخرين إلى المستوى الأعلى وهكذا حتى قمة هرم السلطة ، وهذه الحركة المصطنعة هي المشاركة السياسية بالمعنى الشمولي.[33]

فالمشاركة في الفعل تختلف عن القيام بالفعل ، فالمشاركة تفيد معنى الجزئية ثم الهامشية والتردد بين الأقدام والسلبية ، أما الممارسة فتفيد معنى العموم والشمولية والقيام بالفعل بعزم ومضاء انطلاقاً من مبادئ الأصالة والمبادرة والمسؤولية الأساسية، فالمشاركة السياسية قد تكون عن طريق الغير مثل النيابة والتمثيل وما إلى ذلك ، إما الممارسة السياسية. فلا تكون إلا أصالة ، الأولى إذن قد تكون شكلية صورية دورية لانتخاب الرئيس أو المسئول أو النائب أو الممثل ، والثقافة لا بد أن تكون فعلية واقعية دائمة تمارس يومياً في كافة

مؤسسات وتنظيمات المجتمع ،فلا تخلو مؤسسة من الممارسة السياسية، ولا يخلو تنظيم منها في كل وقت وفي كل أمر من الأمور لأنها نابعة من الفرد وتعبير عن رغبته وإرادته وانطلاقاً من وعيه وإدراكه وتقديراً من المجتمع لذاته وكيانه.[34]

3-المشاركة والسلوك الفردي والجماعي:

أوضح في هذه الجزئية سلوك الفرد ومن ثم الجماعة السياسية أو المجتمع إزاء الإطارين المتقدمين ، والسلوك يعني الفعل أي القيام بعملية المشاركة أو الممارسة السياسية ، فكيف إذاً يقدر للفرد أن يستطيع القيام بالمشاركة السياسية أو يمارس العملية السياسية في ظل الأنظمة السياسية التي ذكرنا نماذجها فيما سبق.

1- المشاركة والسلوك الفردي والجماعي في النظام الفردي :

في نهاية المطاف المشاركة السياسية هي سلوك يقوم به الفرد بشكل كلي وجزئي ، وهذا السلوك ينبغي أن يسبقه تفكير وتعبير قولي ويعكس في ذات الوقت الأطر النظمية والمؤسسية التنظيمية التي توجد بالمجتمع وتحدد هويته الفكرية والإيديولوجية وفي النظام الفردي، يتسم سلوك الفرد وهو بصدد القيام بالمشاركة السياسية في مجموعة من السمات يمكن تناولها في الآتي:- المشاركة سلوك جزئي مؤقت : أي لا يشمل جميع الأحداث والتفاعلات بل يختص بجزء منها قد يتعلق بانتخاب الممثل أو النائب أو رئيس الدولة ، وكذلك يتسم بأنه سلوك مؤقت ودوري يتكرر كل فترة لأنه يرتبط بمناسبة سياسية[35].

- **السلبية والعزوف عن القيام بالمشاركة:**وذلك لعدم قناعته بأسلوب المشاركة أو يأسه من الإصلاح في المجتمع وتشككه الدائم في صلاحية وكفاءة النظام الفردي بأكمله.[36]

كما أن أسباب عزوف البعض عن المشاركة السياسية الشعبية و اتخاذهم موقفا سلبياً وإحساسه باللامبالاة أو الشك أو الغربة أو الاغتراب السياسي فهي تعود للآتي :

- **تقييد الحياة العامة للحياة الخاصة** .قد يشعر الفرد أن اشتراكه في السياسة أو أعمال مجتمعه بصفة عامة فيه تقييد لحياته الخاصة وحقيقة الأمر لا يكون ذلك إلا في المجتمعات التي تغيب فيها سيادة القانون و لا تمارس فيها ديمقراطية حقيقية وتسودها الاعتبارات الشخصية في الحكم على الأشياء والأشخاص.

- **التأثير على دائرة العلاقات** .قد يرى البعض أن المشاركة في العمل السياسي تؤثر في علاقاته بالأصدقاء و الجيران وقد يؤثر ذلك على وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية .

- **تهديد المركز المهني**.قد يرى البعض أن اشتراكه في العمل السياسي قد يهدد مركزه المهني لأن انتماءه لحزب معين قد يدفع القائمين على الأحزاب الأخرى بمحاولة ضرره[37].

– **الشكلية المفرطة والبعد عن الواقع** .لا يهتم النظام الفردي بالتركيز على واقع السلوك المتعلق بالمشاركة السياسية قدر اهتمامه وتركيزه على شكل السلوك ومظهره الخارجي.[38]

2– المشاركة والسلوك الفردي والجماعي في النظام الشمولي:

ومن خصائص السلوك الفردي والجماعي في النظم الشمولية نذكر ما يلي :

– **الجزئية والوقتية**.يتسم سلوك الأفراد في المجتمع الشمولي بأنه سلوك جزئي أي يتعلق ببعض الأحداث والتطورات والتفاعلات العامة في المجتمع وهي تلك التي يراد للمواطن أن يشارك فيها لتحقيق أغراض معينة تخص المنتقدين والمستفيدين من رؤوس الحزب والمسيطرين على مقاليد الأمور والسلطة،كما هو سلوك مؤقت يرتبط بالحدث حال حدوثه.[39]

– **الإجبار والإكراه** . المواطن في المجتمع الشمولي مجبر على المشاركة مكره على السلوك يحركه رؤوس الحزب والسلطة.[40]

– **الشكلية** .يهتم المجتمع الشمولي فيما يتعلق بالسلوك الفردي و الجماعي المتعلق بالمشاركة السياسية بالشكل والمظهر دون الجوهر والمضمون ، ولذلك فالنتائج الخاصة بقياس المشاركة السياسية لا تعطى أبدا مؤشرات حقيقية.[41]

المبحث الثاني/ التعليم و المشاركة السياسية:

التعليم هو المتغير الاجتماعي الأكثر أهمية وتأثيراً في المشاركة السياسية، وذلك لأن التعليم يؤثر في الوعي و الإدراك اللذان يشكلان الفكر كما يؤثر كذلك في السلوك ، وانطلاقا من تلك الأهمية وذلك التأثير يشكلان علاقة ارتباطه القوية بين التعليم و المشاركة سنتناول دراسة التعليم و تحليل تأثيره على المشاركة ، وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: تعريف العلم و التعلم و التعليم.

في هذه الجزئية نعكف على تعريف ثلاثة مدركات مرتبطة ببعضها ارتباطاً عضوياً و تساهم ثلاثتها في التأثير على المشاركة السياسية ، و تتمثل هذه المدركات الثلاثة فيما يلي:

العلم: هو رغبة في لاكتشاف حقائق الأشياء ومكوناتها و العلاقات فيما بينها باستخدام مناهج معينة و الانتهاء إلى نظريات و قوانين تحكم تلك الحقائق و العلاقات و توظيف مخرجات العلم في شؤون الحياة[42]

((كما أنه مجموعة من المعارف و الحقائق و المفهومات المنظمة التي أمكن التوصل إليها و التحقق من مدى صحتها عن طريق أسلوب معين)) [43]

ومن الأهداف الأساسية للعلم . فهم العالم الذي يعيش فيه و التغلب على مشاكله ، و زيادة قدرته و نجاحه في تفسير الظروف و الأحداث،و التنبؤ بها و ضبطها.[44]

من التعريف السابق للعلم يمكن استخلاص العناصر التالية.

– **العلم رغبة لاكتشاف حقائق الأشياء**. للوقوف على تفاصيلها ، وتحليل العلاقات فيما بينها، وهذا يرتبط بكون العلم بحثاً و تنقيباً في حين أن الفكر ينزع نحو التأمل.

– **للعلم مناهج خاصة به** .و المنهج عبارة عن وسيلة أو أداة تستخدم تقنيات معينة لتحليل الظواهر و التوصل إلى القوانين التي تحكمها .

– **العلم ينتهي إلى صياغة نظريات و قوانين** . و يمثل ذلك هدفاً ثابتاً للبحث العلمي.

التعلم: يختلف التعلم عن التعليم ، ((فالتعلم يعنى الاستعداد و الرغبة في طلب العلم و المواظبة على اكتسابه)).[45]

التعليم:((هو عملية شاملة مركبة تستهدف تلقين العلم ونشره لزرع أفكار و قيم و اكتساب سلوك ، و تتكون عملية التعليم من المتعلم و المعلم و وسائل و أدوات التعليم و أخيراً العلم،وهذه المفردات تأتلف في منظومة واحدة هي العملية التعليمية)).[46]

و التعريف المتقدم للتعليم يحوي مجموعة من العناصر يمكننا تناولها فيما يلي .

– **التعليم عملية شاملة مركبة** . ومعنى ذلك أنها إطار فكري مقرون بنموذج حركي ، الأول يمثل الطور الفكري الذي يجمع الطروحات و الرؤى النظرية لفلسفة التعليم و أهدافه و كيفية تنفيذ تلك الطروحات و الثاني يجسد الطور العملي الذي ينظم جملة الإجراءات التي تشكل الطروحات النظرية في شكل نموذج نظامي يتولى تحقيق الأهداف و المقاصد .

وعملية التعليم بالشكل السابق تشتمل على عمليات فرعية متداخلة و مرتبطة ببعضها ومركبة في ذات الوقت، حيث نجد عمليات الفكر مقرونة بعمليات الحركة وهذا المزيج المتداخل من النظر و العمل يأتي في استطراد رأسي أو طولي يبدأ بالفكرة وينتهي بقياس وتقييم نتائجها مروراً بأدوات و آليات تنفيذها .

– **عملية التعليم تستهدف تلقين العلم ونشره** .فعملية التعليم بوصفها المتقدم الذي يجمع بين الشمولية و التركيب هدفها تلقين العلم لطالبيه. وهم المخاطبون به و المستهدفون من وراء تلك العملية ، وقد تكون عملية

التلقين و النشر تلقائية طبيعية تتعهد الأجيال منذ الصغر ، وقد تكون عملية التلقين والنشر موجهة لفئة بعينها أو شريحة بذاتها من شرائح المجتمع .

ولابد أن يسهر على عملية التعليم نظام متكامل هو النظام السياسي حيث يتولى إعداد خطة التعليم منذ بدايتها و يبتكر نظاماً للتعليم يتوافق مع قيمه ومبادئه و النظام السياسي هو أقرب الأنظمة الفرعية ارتباطاً بالعملية التعليمية داخل المجتمع وذلك لأنه المستفيد الأساسي من مخرجات التعليم و آثاره .

– **هدف التعليم هو زرع الأفكار و القيم و إكساب السلوك.** عمليه التعليم كما يصنعها النظام السياسي تهدف إلى زرع الأفكار و القيم و إكساب السلوك و التصرفات ، و يمثل هذا الهدف الغاية النهائية التي يتوخاها النظام السياسي من وراء العملية التعليمية بكاملها ، و في ذلك تحقيق لأهداف وغايات النظام السياسي .

– **للعملية التعليمية مكونات** :تبدأ بالنظام السياسي ثم المتلقي أو المتعلم وهو المخاطب بالقيم و الأفكار ثم المعلم وهو الواسطة أو الأداة التي تنقل نسق الأفكار و القيم المراد بثها ثم العلم الذي يشمل القيم و الأفكار كرسالة موجهة من النظام السياسي إلى أفراد المجتمع ثم الوسائل التعليمية و الأدوات التي تساهم في إتمام هذا النسق المتكامل.[47]

ثانياً: الآثار الفكرية للتعليم

بعد أن عرفت التعليم كعملية تشمل إطاراً فكرياً و نسقاً عملياً أتحول إلى رصد الآثار الفكرية التي يتركها التعليم في عقلية المتلقي أو المخاطب و تتمثل تلك الآثار في الآتي.

– **اتساع حصيلة المعارف و العلوم و عمقها** .من أهم الأهداف التي يحققها التعليم توسيع حصيلة المتلقي من المعارف و العلوم وتعميقها و اتساع الحصيلة بسير في اتجاهين .الاتجاه الأول: الاتساع الأفقي أو الكمي حيث تتسع دائرة معارف المتلقي من العلوم .الاتجاه الثاني الأتساع الرأسي حيث تتعمق معارف المتلقي في موضوع معين .

– **اتساع المدارك و الإفهام** . يترتب على الأثر السابق اتساع مدارك المتلقي و تعميق مفاهيمه و تفعيل قدرته على الفهم و الاستيعاب و التحليل و الإلمام بثقافات الغير و يلعب هذان الأثران دوراً مهماً في بناء شخصية المتلقي أو المتعلم و يمتد ذلك إلي نظرته إلى الأمور و حكمه على الأشياء وتقييمه لها.

– **ازدياد القدرات و الإمكانات الفكرية** .كذلك يؤدى التعليم إلي ازدياد قدرات وإمكانات المتعلم على الحوار و النقاش وتوصيل ونقل المعلومات وبلورة الأفكار والتعبير عن الرؤى ووجهات النظر وإمكانية التقييم والتقويم والنقد و اختيار قويم الأفكار.

– **زيادة القابلية للتعلم** .كلما ازداد المتلقي أو المتعلم أحس بقيمة العلم وبمدى حاجته إليه ورغبته في الازدياد،فالعلم لا يمكن لأحد أن يبلغ مداه أو يشبع من مضامينه ومحصلته.

– **ترسيخ القيم و المثل** .إن ما تقدم من آثار و نتائج يقود إلى نتيجة نهائية و هي ترسيخ القيم و المثل لدى المتعلم ، مثل الموضوعية و الحيادية إضافة إلى أن القيم التي يرغب في ترسيخها النظام السياسي الذي يتولى العملية التعليمية برمتها تنبعث من أيديولوجيته[48].

ثالثاً: الآثار السلوكية للتعليم.

كما للتعليم آثاره على الأفكار كان له آثاره على السلوكات و التصرفات ، وبذا يكون قد شمل الإنسان في أفكاره و تصرفاته ، حيث أن الإنسان فكر وسلوك ،وترمى الأنظمة السياسية دوماً من وراء التعليم إلى خلق سلوكات جديدة و تعديل أو إلغاء سلوكات بالية،فالأولى مرغوب في اكتسابها و الثانية مطلوب الإقلاع عنها ، ونتابع الآثار السلوكية للتعليم في مايلي:

– **إكساب الخبرات و تنمية المهارات** .تهدف الأنظمة السياسية من وراء العمليات التعليمية إلى إكساب المتعلمين خبرات معينة وتنمية مهاراتهم وذلك بهدف إعدادهم للقيام بأعمال محددة لخدمة المجتمع ، وهذا هو الهدف المباشر والقريب للعمليات التعليمية في كافة دول العالم ، فالتعليم أول أغراضه تزويد سوق العمل باحتياجاتها من الموارد البشرية وفق احتياجات المجتمع.[49]

– **إكساب العادات و التقاليد المرغوب فيها** .تعتبر الأنظمة التعليمية و عملياتها من أهم المؤثرات في العادات و التقاليد لدى المجتمعات،و أول تلك التأثيرات يتمثل في زرع عادات و تقاليد جديدة مرغوب فيها من النظام السياسي الذي يبنى النظام التعليمي و يصيغ عملياته ، و تتوافق العادات و التقاليد المطلوب زرعها و ترتبط ارتباطاً عضوياً بالأطر الأيديولوجية للنظام السياسي من كافة الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ألخ [50]

– **تعديل السلوكيات و التصرفات** .كثيراً ما تهدف الأنظمة التعليمية و عملياتها المصاحبة لها إلى تعديل سلوكيات و تصرفات لدى المواطنين المتلقين للقيم التعليمية ، إذ أن زرع سلوكيات و تصرفاتَ معينة قد يستوجب تعديل سلوكيات و تصرفات أخرى، وعادة ما تقترن هذه العملية بعملية صراع بين السلوكيات المطلوب زرعها و تثبيتها و القديمة المطلوب تعديلها وتحتاج عملية التثبيت و التعديل إلى وقت قد يطول وقد يقصر حسب الظروف و المؤثرات المتوفرة في العملية التعليمية.[51]

– **إلغاء سلوكيات وتصرفات** . قد يهدف النظام التعليمي أيضاً إلى إلغاء سلوك أو تصرف بالكامل وإحلال سلوك أو تصرف أخر بديل له ، وهذه العملية هي أعمق و أكثر تأثيرا في سلوك الإنسان و كيانه من العملية السابقة لها، فتعديل السلوك قد يكون أخف وطأة و أكثر احتمالاً من إلغاء السلوك واستبداله بآخر ، كما أن

العملية الصراعية بين السلوك المطلوب زرعه و تثبيته من قبل النظام التعليمي و السلوك المطلوب إلغاؤه لدى المتعلم قد تكون أشد ،و الوقت المطلوب لإتمام عملية الإحلال قد يكون أطول وليست دوما مضمونة النتائج.[52]

رابعاً : أثر التعليم على المشاركة السياسية :

يفترض بأن تكون هونك علاقة عضوية بين كل من التعليم و المشاركة السياسية ، فالمشاركة كما أوضحنا– إدراك و سلوك نابع من ذات الإنسان و التعليم في محصلته تأثير متعمد ومقصود على فكر و سلوك الإنسان ، ومن ثم فيمكن التأثير على فكر و سلوك الإنسان في اتجاه تفعيل الممارسة السياسية التي تعارف على تسميتها بالمشاركة ، إلا إننا يمكن أن نتناول العلاقة بين التعليم و المشاركة السياسية من خلال اتجاهين كليهما يفترضان أن علاقة التعليم بالمشاركة السياسية علاقة ايجابيه طردية تفضي إلى محصلة مفادها أن التعليم دوماً يؤدى إلى المشاركة السياسية ، وأنه كلما زاد مستوى التعليم لدى الفرد كماً وكيفاً كلما زادت مشاركته بفعالية وعظمت النتائج المترتبة عليها ، إلا أن حجج الاتجاهين أولهما تلقائي مباشر بمثابة علاقة بين التعليم و الفرد كفكر وكسلوك ولكن عن طريق النظام السياسي و النظام التعليمي الفاعلين المهمين في هذه العلاقة[53]

ويمكن توضيح هذين الاتجاهين للعلاقة بين التعليم و المشاركة السياسية من خلال ما يلي:

– **الاتجاه الأول** : العلاقة التلقائية المباشرة بين التعليم و المشاركة السياسية.

تتبلور هذه العلاقة وترتسم عندما يقبل الفرد على التعليم ولا يدفعه إليه إلا الرغبة الذاتية في التحصيل المعرفي و المعرفة العلمية ، ومن خلال التراكمات المعرفية التي تتكون لدى الفرد تنمو مداركه وتتسع آفاقه و يحركه ذلك وذاك إلى المشاركة في الشأن العام و يمارس السياسة عبر القنوات الشرعية التي حددها المجتمع و النظام السياسي لذلك ، و الفرد في هذه الحالة مدفوع بتلقائية كاملة و مباشرة بفعل ما لديه من تراكمات معرفية علمية أوعزت إليه، أن من واجبه أن يشارك و يمارس السياسة لأن المجتمع في احتياج إلى ما لديه من علم ومعرفة وأنه قد تعلم من ضمن ما تعلمه كيف يشارك في صناعة القرار وكيف يمارس تنفيذه وما من شك في أن هذا الاتجاه المتوقف على هذه العلاقة لا يوجد في كافة المجتمعات ولا لدى كافه الأفراد ، بل يوجد في مجتمعات قطعت شوطاً لا بأس به على طريق التقدم و الرقي ، و لدى أفراد على قدر يعتد به من الازدهار العقلي و الإبداع الفكري ، وقد يوجد هذا الاتجاه في مجتمعات جديدة و لكن بنسب متفاوتة إلا أنه يبقى إحدى الدلالات القوية على تقدم المجتمعات البشرية.[54]

-**الاتجاه الثاني** : العلاقة المفتعلة غير المباشرة بين التعليم و المشاركة السياسية .

أما هذه العلاقة التي يفترضها هذا الاتجاه فهي لابد أن تتم بفعل فاعل يتوسط بين الفرد و المشاركة السياسية ، وهذا الفاعل هو النظام السياسي و أداته النظام التعليمي حيث أن النظام السياسي يدفع الأفراد دفعاً من خلال القيم و الرموز و المثل و الإيحاءات التي يتضمنها النظام التعليمي نحو المشاركة السياسية التي عادة ما تتم وفق أنماط و نماذج معينه وعبر أدوات محددة يصيغها و يشكلها النظام السياسي وفق أهدافه ومقاصده.(55)

إن هذه العلاقة المصطنعة المدفوعة دفعاً التي تحكم أهداف النظام السياسي و مقاصده لابد أن توجه المشاركة السياسية في الاتجاهات محددة سلفاً ومن ثم فهي تنزع منها سيمات التلقائية و الرغبة الذاتية و المبادرة الفردية و تستبدل كل ذلك بالمظهرية و الشكلية.(56)

وما تقدم يعني أنه وفقاً لهذا الاتجاه فالتعليم يتضمن رموزاً و إيحاءات وقيماً تدفع المواطن إلي المشاركة السياسية،و أن هذه الرموز و الإيحاءات و القيم هي صنيعة النظام السياسي

و ما قدمنا من نموذج حديث للعلاقة بين التعليم و المشاركة السياسية يضعنا إمام ثلاثة إشكال أو أنماط من المجتمعات التي يمارس فيها المواطنون المشاركة السياسية .

الشكل الأول : هو الذي تبنى فيه العلاقة بين التعليم و المشاركة السياسية على التلقائية ويتولى فيه الفرد بنفسه صياغة القيم و الرموز و الإيحاءات التي يتوخاها وهو يباشر السياسة و يصنع القرارات و ينفذها ، الشكل الثاني هو الذي تبنى فيه العلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية على التدخل الصريح من قبل النظام السياسي الذي يتولى هو صياغة القيم و الرموز و الإيحاءات و من ثم يصنع و يصيغ شكل الأفعال و الممارسات و السلوكات التي يقوم بها الفرد وهو يمارس السياسة ، والشكل الثالث هو الذي يجمع بين الشكلين الأول و الثاني حيث نرى فيه الفرد يشارك و يمارس السياسة من منطلق القيم و المثل التي تعلمها في أحيان ، و في أحيان أخرى يمارس السياسة ترتيباً على القيم التي زرعها وبثها النظام السياسي في العلوم والمعارف التي يكتسبها ، و الراجح من خلال دراسة العديد من الحالات أن المشاركة السياسية الأكثر انتشاراً في العالم هي التي يلعب فيها التعليم دوراً مهماً وتجمع بين المكتسبات الفردية التلقائية و بين تدخلات النظام السياسي و لكن بنسب تختلف من حالة إلى أخرى.(57)

الخاتمة والتوصيات

من الثابت هو وجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية ، فالتعليم يقود إلى المشاركة السياسية ، وهذه خلاصة ما قدمنا من تحليل ، و في نهاية ما تقدم يمكن إثارة تساؤل مهم هو: هل العلم دوماً شرطاً للمشاركة ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تحمل قاعدة عامة مفادها إن التعليم شرط أساسي للمشاركة السياسية، و لكن

ثمة خروجاً عن هذه القاعدة العامة،إذ يمكن أن يمارس الفرد السياسة و يشارك في صناعة و تنفيذ القرارات دون أن يكون قد تلقى أي قسط من التعليم ، و يمكن أن يكون هذا الخروج صحيحاً و لكن في حدود معينة،فالفرد يعرف كيف يشارك و كيف يمارس،و لكن ما لاشك فيه إن تلك المشاركة هي مشاركة ظاهرية شكلية ينقصها الفهم و الاستيعاب و العمق حيث أن كافة تلك الخصال لا يرسخها إلا العلم و التعلم واللذان يلعبان دورهم الفاعل أيضاً في تفعيل المشاركة السياسية.

وعلى هذا يمكن أن نخرج بالتوصيات التالية:

1- التركيز على استخدام النظام التعليمي وبمساعدة و سائل الإعلام بشتى صورها في زرع نسق من القيم يساعد على المشاركة السياسية بزيادة الإدراك و الوعي لدى المواطن بقيمتها و فوائدها وآلياتها.

2- العمل على دراسة السبل التي تؤدي إلى تفعيل المشاركة السياسية.

الهوامش:

1- الأسود. شعبان الطاهر ، علم الاجتماع السياسي ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى 1999، ص ص 168-175

2-الجوهري. عبد الهادي ، أصول علم الإجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، 1998 ، ص 55-56

3- كاره. محمد عبدا لوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي للبيئة العربية ، القاهرة ، دار غريب للطباعة 1999،ص28

4- المرجع السابق ،ص289.

5- غيث. محمد عاطف و آخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، أسس نظرية و دراسات واقعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1985 ، ص536.

6- برو. فيليب ،علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمد غلاب،صا صيلا المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر 1998 ص83.

7- الخولى. بسيوني ، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصلة المعاصرة،المجلد الأول،السياسة والحكم في الإسلام،الجزء الثاني، ،قبرص،مركز دراسات العالم الإسلامي 2004 ، ص 23.

8- سعد. إسماعيل على ،مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة و السياسة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1992 ،ص217

9- الزيات. السيد عبد الحليم ، التنمية السياسية ، دراسة في الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1998 ، ص63.

10- سعد. إسماعيل علي ،المجتمع و السياسة، دراسة في النظريات و المذاهب و النظم ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1999،ص329.

11- الخولي. بسيوني ، موسوعة الدرر الزاهرة و الأصالة المعاصرة ،المجلد السادس نظرة الإسلام للمجتمع و الحياة الاجتماعية ، الجزء الأول ، ، قبرص مركز الدراسات العالم الإسلامي 2004،ص53.

12- المرجع السابق ، ص247.

13- البيج .حسين علوان ، المشاركة السياسية و العملية السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 9 ،1997، ص83.

14- بن قبيلة. المكي محمد ، الديمقراطية وحقوق الإنسان من منظور جماهيري ، مجلة دراسات ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع ، مصراتة 1999 .

15- الجوهري. عبد الهادي ،المشاركة الشعبية في التنمية الاجتماعية،المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية،مصر،العدد الأول، 1978،ص15.

16- سالم.نادية حسن سالم ،تأثير وسائل الإعلام على المشاركة السياسية لدا الموطن المصري ، المجلة الاجتماعية القومية،المركز القومي للبحوث الاجتماعية ،مصر،العدد2- 3 ،1980.

17- بدوي.ثروت ، أصول الفكر السياسي و النظريات و المذاهب السياسية الكبرى ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1976،ص7.

18- روسو . جان جاك ،العقد الاجتماعي ، ترجمة ذوقان قرقوط ، بيروت ، دار القلم ، 1975،ص23.

19- ثروت بدوي،مرجع سابق،ص112-113.

20- أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسي . الطبعة الثانية ، القاهرة ،مكتبة عين شمس ، 1982 ،ص 231 .

21- درويش إبراهيم ،النظام السياسي ، القاهرة، دار النهضة العربية 1975 ص 99 .

22- المرجع السابق ، ص 101.

23- سعد. إسماعيل علي ، المجتمع والسياسة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1983 ، ص ص 162 – 163.

24- المرجع السابق ص 184.

25- عبد المعطي. علي ، السياسة ، أصولها وتطورها في الفكر الغربي (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1983 ص81.

26- المرجع السابق ، ص 82.

27- ألباز. داود عبدا لرزاق،حق المشاركة في الحياة السياسية ،رسالة دكتوراه ،غير منشورة كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية 1999.

28- توشار. جان ، تاريخ الفكر السياسي،ترجمة الدكتور علي مقلد ، يدون ، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع 1981 ، ص 516.

29- المرجع السابق ، ص 520.

30- سبا ين. جورج ، تطور الفكر السياسي ، الجزء الخامس ، ترجمة محمد فتح الله الخطيب ، القاهرة ، دار المعارف بمصر 1971 ،ص142.

31- المرجع السابق ، ص 145.

32- توشار. جان ، تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص564.

33- سباين . جورج ، تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص 152.

34- الخولي بسيونى ، نحو صياغة نظريه سياسية ، مرجع سابق ،ص152.

35- فاضل. صدقي يحي ، الفكر السياسي الغربي العالمي ، دراسة في الأصول و المبادئ ، جدة ، مكتبة مصباح 1990، ص315.

36- نصر. محمد عبدا لمعز ، في النظريات و النظم السياسية ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ،1969،ص183.

37- الجوهري. عبدا لهادي ، المشاركة الشعبية و التنمية الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، يناير 1978 ، ص ص 88-89

38- الخولي. بسيوني ، مرجع سبق ذكره ،ص 173.

39- فيللى. نيوقولا ميكيا ، الأمير ، ترجمة خيري حماد ،بيروت ، المكتبة التجاري للطباعة و النشر 1970،ص26.

40- عيسى. محمود خيري ، و بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1982،ص384.

41- الخولي. بسيوني ، مرجع سابق ، ص163.

42- الخولي. بسيوني ،موسوعة الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الرابع ، الجزء السادس ، العلوم الطبيعية 2004،ص14.

43- الشيباني عمر التومي ، مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الثالثة ، طرابلس ، مجمع الفاتح للجامعات 1989،ص ص28-29.

44-الشيباني . عمر التومي ،المرجع السابق ،ص29 .

45- الخولي. بسيوني ، مرجع سابق ،ص16.

46- المرجع السابق ، نفس الصفحة .

47- المرجع السابق ،ص ص16-18

48- الشيباني. عمر التومى ، مرجع سابق ، ص 29.

49- بن مسعود عائشة محمد ،المرأة و التنمية في المجتمع العربي الليبي،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الفاتح،كلية العلوم الاجتماعية و التطبيقية،طرابلس،1996.

50- الخولي بسيونى ، العلوم الطبيعية ، مرجع سابق ،ص 85.

51- المرجع السابق ، ص 86.

52- المرجع السابق ، نفس الصفحة .

53- محمد. داود ماهر ،التعليم المستمر، الموصل ، مطبعة جامعة الموصل ، 1988 ، ص21.

54- جون فيزى ، التعليم في عالمنا المعاصر ، تعريب محمود الأكحل ، بيروت ، دار الأفاق الجديدة ، 1967، ص 121.

55- القذافي. رمضان ، نظريات التعلم و التعليم، طرابلس ، منشورات الجامعة المفتوحة 1990، ص ص 44-65.

56- عبد الكافي. إسماعيل عبد الفتاح ، التعليم والهوية في العالم المعاصر ، مع التطبيق على مصر ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث ألاستراتيجيه ، 2001،ص53.

57- ويتي أرنوف ، سيكولوبية التعلل ، تربمة مجموة من الساتع ، الرياض ، دار المريخ ، 1981، ص 28